العدد (1897) السنة الثامنة - الخميس (2) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

التقييس والسيطرة النوعية: العراق سوق مفتوح ومئات البضائع تدخل من دون رقابة

من "سور الصين" الى جميلة والشورجة.. شبح الامراض يسافر مع حليب الاطفال

فرق الفحص ترابط على المنافذ الحدودية لكن المواد الرديئة تتسرب الى الاسواق

تحقيق وتصوير / إيناس طارق

لم تكف عن الصراخ وكأن سخونة الأرض من تحتها لا تجعلها تصمت والام تصر على إعطاء ابنتها انمار البالغة من العمر عاما ونصف العام زجاجة الحليب الاصطناعي الذي تعودت عليه منذ الولادة.

السكون يخيم على المكان.. انمار صمتت ولم تحرك ساكناً، واختفى ذلك الصراخ المدوي في المكان. والام تعتقد أن انمار غطت في نوم عميق بعد أن أكملت رضاعة الحليب، ولم تكن تعلم أن ابنتها فارقت الحياة بعد أن أصيبت بتسمم حاد في الدم.

الحليب الذي تتناوله يحوي مادة "الملامين" ونحن لانتحدث عن اكتشاف تلوث إشعاعي أو وجود جسم مشع، ولا عن نوع من المتفجرات أو "السي فور" شديد الانفجار أو أسلحة كاتمة، بل هي مادة تقتل بصمت وتدمر الخلايا وتنشر المرض ويواظب أطفالنا على تناولها ويصمم أولياء أمورهم على شرائها لرخص أسعارها بعد أن وجدوا فيها منفذاً للخلاص من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل عام، في بلاد انتشرت فيها بضائع من كل حدب وصوب.

تلك البضائع التي حملتها شاحنات تجار عراقيين وعرب وسط حدود مفتوحة ابوابها على مصاريعها يثير شكوك المختصين والخبراء في مجال الصحة في ان اغلبها غير صالحة للاستهلاك البشري، وقد تسبب هذه المواد للأطفال أمراضاً سرطانية، وتدون المشافي العراقية سبب الوفاة في سجلاتها على انه "الاصابة بمرض عضال" بينما أرصدة التجار تزداد من ارباح تجارة تثير القلق والمخاوف.

أنواع الحليب

أنواع من علب حليب الأطفال صينية المنشأ تباع وتشترى من دون أي اكتراث بما تحتويه من سموم قاتلة، فمادة الميلامين الكيميائية التي تستخدم في إنتاج المواد البلاستيكية والأسمدة، تضاف إلى الألبان الصينية لتحسين محتواها من البروتين، ولا يخفى على احد، انه لم يبق شيء صيني لم يخترق امعاءنا ومنازلنا،علب الحليب بالذات تباع في كل مكان في المحال التجارية و البسطيات وبسعر بخس والناس تواصل شراءها من دون إن تعلم إن هذا الحليب محظور تناوله عالمياً. إذن أين الرقابة الصحية من كل هذا؟ ولماذا لا تمنع فرق الرقابة ووزارة الداخلية وكل جهة معنية بصحة المواطن هذه الأنواع من الحليب، وحتى بالنسبة لوزارة التجارة التي اصبحت في الاونة الاخيرة مع الاسف الشديد خارج نطاق الخدمة، والمفروض ان تقدم للمواطن افضل الخدمات من خلال استيرادها البضائع الرصينة ومراقبة البضائع الغذائية الداخلة من مختلف دول العالم ان كانت مجاورة او عبر البحار وصولا الى سور الصين العظيم.

بداية الحكاية

بعد أن فارقت البطاقة التموينية الحياة، وصارت من الماضي، دفع بالعائلة العراقية المنهكة الى التوجه والاعتماد في توفير ما تحتاجه من المواد الغذائية الأساسية على البضائع الصينية الرخيصة لكونها تتناسب مع المدخولات اليومية او الشهرية، من دون النظر الى الإضرار الناجمة من جراء استهلاك مختلف أنواع الأغذية والأطعمة المعلبة، في ظل غياب المراقبة والمتابعة من أي وزارة او جهة رقابية اخرى.

المادة التي نتكلم عنها موجودة في نوعية معينة من أنواع حليب الأطفال المعبأة في العلب المعدنية، ومهما كان الاسم الذي تشتهر به هذه العلب فإنها تملك العديد من الاسماء و"الماركات" المختلفة، لكنها تتميز باغلفة براقة وزاهية الألوان لتمويه المستهلك فقط لان الشركة المنتجة هي واحدة وتحمل جملة واضحة (صنع في الصين) وما خفي بداخلها كان أعظم. من أين تأتي هذه البضائع؟

شاحنات كبيرة

شاحنات كبيرة محملة بمختلف أنواع الحليب الاصطناعي تصطف في طابور الانتظار الطويل امام السيطرات الأمنية حتى تدق الساعة العاشرة مساءاً ليسمح لها بعد ذلك بالتحرك والذهاب بها إلى أماكن خزنها.

المخازن التي تجمع فيها تلك المواد عبارة عن "جملونات" كبيرة مفتوحة الجوانب تسمح بدخول وخروج الهواء و الحرارة والرطوبة بكل يسر، وهي مخصصة لحفظ البضائع المستوردة من دول الجوار وخصوصا مادة حليب الأطفال وتقع على الخط السريع العام المؤدي إلى منطقة نفق الشرطة (المنطقة الصناعية) سابقاً. هذه "الجملونات"،او المعامل كما يطلق عليها أصحابها، كانت مخصصة لقوالب "الكاشي والمرمر والموزايك"، لكن اليوم المئات من علب الحليب المستورد تخزن هناك، وفي مناطق متعددة اخرى صناعية مثل مخازن جميلة والشورجة، ولا نعلم كيف يسمح باستيراد بضائع تمس بحياة أطفالنا على وجه الخصوص في الوقت الذي ترفض وتعلن فيه جميع الدول العربية وحتى الدول نفسها التي نستورد منها الحليب الاصطناعي من ان بيع علبة واحدة تحمل مواد ضارة، يؤدي إلى موت الطفل وإصابته بالأمراض خصوصا بعد أن حذرت دول الاتحاد الأوربي، وهيئة سلامة الأغذية الكندية، وهيئة التقييس البريطانية والايرلندية والنيوزيلندية، وهيئة الغذاء العربي، من استخدام الحلوى التي تحمل العلامة التجارية "White Rabbit" وذلك لأنها منتجة في الصين ومن المحتمل أن تكون ملوثة بمادة الميلامين، كما حذرت هيئة الغذاء والدواء الأمريكية، وهيئة سلامة الأغذية الكندية خلال الشهر الحالي من استخدام أحد أنواع القهوة والتي تحمل العلامة التجارية "مستر براون MR 1-IN-3 KBROWN" وذلك لاحتمال تلوثها بالمادة نفسها.

من جهة أخرى تتابع الهيئة العامة للغذاء والدواء والجهات الدولية الاخرى للحصول على مزيد من المعلومات حول ما قامت به شركة "نوفالاك" الفرنسية بسحب منتج حليب بودرة للأطفال بعد إصابة ثمانية أطفال بعدوى "السالمونيلا" بسبب تلوثها بهذا المنتج، وجميع هذه الأنواع حالياً تباع في الأسواق العراقية بأسعار رخيصة جدا، اذا لا يتجاوز سعر علبة الحليب ٢٥٠٠ دينار من نوعيه حليب "نوفال وديالاك" اما نوعية حليب "نيدو" الصيني فسعره لايتجاوز الـ ٤٥٠٠ دينار بالمقابل سعر علبة الحليب الاصلي من إنتاج شركة نستله (سويسرا) ٨٥٠٠ دينار للحجم الصغير.

التقييس والسيطرة

مدير عام التقييس والسيطرة النوعية في الجهاز المركزي التابع لوزارة التخطيط رعد مصطفى كاظم قال في تصريح صحفي وزع على وسائل الإعلام ان جميع فعاليات الجهاز تهدف الى خدمة المواطنين بشكل مباشر او غير مباشر وان الجهاز يؤمن دقة القياس والحفاظ على حقوق المستهلك ما يضمن جودة المنتجات المحلية، وأشار رعد إلى إن الدائرة غير مسؤولة عن دخول السلع (الرديئة).

واكد إن السوق العراقية مفتوحة امام الجميع وان التاجر باستطاعته ان يقوم بجلب أي مادة من دون رقابة، وأشار في حديثه قائلاً: حتى بالنسبة لاستيراد السيارات حاليا وبكافة إحجامها وموديلاتها يخضع استيرادها للمواطن نفسه بالاعتماد على إمكانيته المادية.

وأوضح رعد في حديثه قائلاً: ان الوضع الأمني المتردي أدى الى حدوث الكثير من التجاوزات في مختلف مرافق الحياة كما اثر على بعض فعاليات المتابعة التي تقوم بها الجهات المختصة، مؤكدا ان المواطن العراقي يفضل السلع الصينية كون أسعارها رخيصة مقارنة بالسلع ذات المناشئ الأخرى، لذلك فان جميع دول العالم ترى العراق سوقا مفتوحا وهو ما يجعلها تعمد الى إرسال سلع ذات مناشئ ونوعيات رديئة.

حقل تجارب

تقول دلال محمد ربة بيت:نحن لا نعلم إن الحليب الصيني أو أي نوع أخر جيد او سيئ، فقد أصبحنا حقل تجارب للمصانع والمعامل والمنتوجات المجهولة المنشأ، لكن إن يكون أطفالنا هدفاً لتحقيق إرباح صفقات مشبوهة فهذا ما لا يمكن السكوت عليه، وإلا الى متى نبقى لقمة سهلة للآخرين؟ لماذا يسمح لتجار عرب أو أجانب بإدخال بضائع تمنع من دخول بلدانهم؟ هل مواطنوهم يستحقون الحياة ونحن لا؟

علب مقلدة

اما عبير طة (موظفة) وام لطفلين فهي تقول:عندما اقتني البضائع وخصوصاً المواد الغذائية انظر الى تاريخ الانتاج ودولة المنشأ، صحيح البضائع الصينية رخيصة ونشتري بعضها لكن بالنسبة لحليب الاطفال لانرغب بالمنشأ الصيني لتخوفنا منه، وقبل فترة سمعنا عن تلوثه بمادة الميلامين السامة، انما نشتري الحليب السويسري او الفرنسي الذي يبلغ سعر العلبة الصغيرة وزن ٤٥٠ غراما ٦٥٠٠ دينار.

وعلق سالم حسين والد لخمسة اولاد قائلا: كل شيء أصبح ألان مألوفا عندنا ولا نستغرب إن كان الحليب غير صالح للاستهلاك البشري! فقد تعودنا على المفاجآت وأصبحنا نعيش على ذكريات البطاقة التموينية التي اختفت من على مائدة العائلة العراقية فضلا عن عدم توفر حليب الأطفال الذي كان يوزع عبر البطاقة التموينية ويخضع للفحص والرقابة لكن الان البضائع تملأ الاسواق دون فحص او مراقبة من أي جهة حكومية كانت،ونحن مضطرون لاقتناء هذه البضائع الرخيصة لانها تساعدنا في تلبية متطلبات أطفالنا وعوائلنا، وان كانت الحكومة وبعض المسؤولين تعلم بدخول هذه البضائع الرديئة فأنها لا تحرك ساكناً، لأن البعض من هؤلاء المسؤولين لهم نسب مالية من وراء هكذا صفقات وهذا الكلام ليس اعتباطياً إنما طبقا لما تكشفه هيئة النزاهة بين فترة وأخرى.

فحص عشوائي

يقول مدير عام دائرة الرقابة الصحية الدكتور إحسان جعفر لـ (المدى) أن فرق الرقابة الصحية مستمرة في إجراءاتها بفحص المواد الغذائية عشوائياً بعد اخذ عينات منها من الاسواق المحلية.

وأضاف جعفر ان الظروف الأمنية المتوترة التي شهدها العراق لسنوات عديدة في السابق أثرت على عمل فرق الرقابة في متابعة وفحص المواد الداخلة الى السوق ومن عدة جهات ومنافذ حدودية، الأمر الذي أدى إلى دخول مواد عجيبة غريبة البعض منها لا يصلح للاستهلاك البشري، لكن المهم في هذه القضية هو وعي المواطن من خلال استخدامه تلك المواد الغذائية.

تجار غير معروفين

ومن جهة اخرى من الصعوبة اختراق حواجز السوق لعدة أسباب لان تجار الجملة غير معروفين ولا يقيمون في العراق إنما في شقق مطلة على البحر الميت والأبيض كما يقول بعض المتعاملين في السوق، حيث يقوم بعض التجار العراقيين بالتعاون مع تجار عرب باستيراد البضائع الصينية وتوريدها إلى بلدان اخرى وبعد ذلك إلى العراق بغض النظر عن كون البضاعة تحوي سموماً أو لا تحوي المهم الإرباح وغسل أموال التجار لإضفاء الصفة الشرعية عليها. وتنتشر في بغداد مئات المكاتب والشركات بعضها قديم والبعض الأخر حديث العهد وبقدرة قادر أصبح اصحابها تجاراً يملكون شركات استيراد وتصدير ومكاتب توزيع وسيارات نقل حديثة ويتاجرون بحليب الأطفال والبسكولاته المختلفة الأنواع إما من أين يحصل الباعة المنتشرون في العراق،أو تحديداً العاصمة،على بضائعهم فهذا سهل، كما ذكرنا بوجود مكاتب الجملة المنتشرة في شرق وغرب العاصمة يستطيع أي شخص كان اقتناء ما يرغب من البضائع من دون أي عارض.

ملاحقة أمنية

مصدر امني رفض ذكر اسمه صرح لـ(المدى) ان وزارة الداخلية مستعدة للتعامل والتعاون ومساندة فرق التفتيش التابعة لوزارة الصحة وملاحقة كل من يقوم ببيع المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري، وأشار المصدر الى إن الوزارة تقوم بين الحين والآخر بالقبض على عدد من المتلاعبين بقوت المواطن، إما فيما يخص فحص المواد المستوردة قال المصدر ان فرق الرقابة والفحص النوعي موجودة على المنافذ الحدودية الرسمية وتقوم بفحص عينات،لكن مع الأسف البعض من ضعفاء النفوس يقومون بإدخال البضائع عن طريق التهريب.

سؤال

في النهاية يطرح السؤال الاتي نفسه بقوة: هل أصبح العراق مستودعا لدفن النفايات الغذائية بعد ان اصبحت مصدرا ثمينا للتجار؟ فالكثير من الاتفاقيات تتم بين سماسرة السوق والتجار وشركات خارجية ومعامل في الدول المجاورة و حتى لو كانت عبر البحار فقد استنزفت صحة المواطن بإعلانات تلفزيونية و"فكسات" أصبحت تنافس المعلنين بالانتخابات.

منظمة الصحة العالمية: العراقيون يستهلكون مليار علبة "سجائر" سنوياً

وقف يترنح يمينا ويسارا حين فتحت أبواب "الباص"، لم يستطع ان يجد مدخل السيارة بسهولة،على ما يبدو انه تناول جرعات مضاعفة من المخدرات او شيئاً من هذا القبيل، الملفت في الأمر انه قبل ان يصعد سحب نفساً طويلاً من السيجارة كأنه لن يراها مرة أخرى واخرج الدخان بشكل كثيف وعلى الرغم من انه شبه مخدر الا انه رماها على الأرض ومن ثم صعد الى "الباص".

وائل نعمة

بعد نسيان "انحصار التبغ".. حظر التدخين في الأماكن العامة هل بالإمكان تطبيقه؟

مفتش وزارة الصحة لـ"مدى": يمنع التدخين في كل مؤسساتنا الصحية وليس من صلاحياتنا إرغام مؤسسات أخرى

ظل هذا المشهد بمخيلتي وتذكرت والسيارة تسير بين الأشجار البيضاء التي غطتها الثلوج مشكلة التدخين في "الكيا" والامكان العامة في بلادنا، سيما في الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة وحشر الركاب في سيارات النقل الصغيرة حيث يبادر احدهم بإشعال "سيجارة" دون ان يعير اي اهتمام للراكبين، حتى لو علت الأصوات ضده فاكثر ما يفعله ان يخرج "السيجارة" من النافذة، لكن الدخان بالتأكيد لن يكون في الخارج فقط! والحال ينسحب على الدوائر الحكومية والمستشفيات والعيادات الخاصة والمحال التجارية، وقارنتها مع الرجل الذي لم يدخل الى "الباص" الا بعد ان تخلص من السيجارة، ربما كان الأمر بسبب اللوحة التي كتبت باللغة الروسية في وسط السيارة "ممنوع التدخين غرامة ٣٠٠ روبل" بما يساوي ١٠ دولارات، لكن هناك الكثير من الأماكن لا توجد فيها علامات تحذير من التدخين ولا توجد إشارة إلى غرامات مالية ولا رقيب او شرطي ورغم ذلك لا يجرؤ احد على إشعال "سيجارة".

أرقام مخيفة

في العراق وحسب تقارير من منظمة الصحة العالمية تشير الى ان العراقيين يستهلكون مليار علبة "سجائر" سنويا، تبلغ حصة كل فرد منها ١٢٠٠ "سيجارة"، وتشير الأرقام والإحصائيات في التقرير السنوي الصادر عن المنظمة ان هناك ملياراً وثلثمائة مليون مدخن في العالم يتوفى منهم ما يقرب من خمسة ملايين سنوياً، ٧٠٪ منهم في الدول النامية، ما يجعل من ظاهرة التدخين مشكلة عالمية تتفاقم يومياً.

كما ان العراق كان من الدول الأوائل التي اهتمت بضرورة تنظيم ظاهرة التدخين والحد من انتشارها حيث بدأت منذ العام ١٩٣٩ بإصدار قانون "انحصار التبغ" وهو قانون ينظم عمليات بيع وشراء وطرق زراعة التبغ في العراق، لكن هذا القانون و التنظيمات الأخرى التي ظهرت لم تستطع ان تسيطر على اتساع دائرة التدخين وانتشارها بين الأوساط المختلفة حتى دخل في حلقتها المراهقون والأطفال.

وزارة الصحة من جانبها أعدت مجموعة من التدابير للحفاظ على طلاب المدارس با لخصو ص من الانجرار الى التدخين وعقدت ندوات وأشركت معلمين ومدرسين في دورات تثقيفية وتوعوية لأجل التقليل من هذه الظاهرة.

وبما ان التدخين أصبح ظاهرة خطيرة على صحة الإنسان بالنسبة للمدخن ولغير المدخن أيضاً وتنطوي على سلوكيات اجتماعية غير مرغوبة في مجتمعنا سيما فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين، لذا يدعو الكثير من الأطباء والاختصاصيين وحتى المواطنين المتضررين الى محاصرة المدخن لهم في سيارات النقل وفي الأماكن المغلقة مع ضرورة حظر التدخين في الأماكن العامة.

منع الاستيراد والتثقيف

يشير عدد من الاقتصاديين الى ان عدم وجود ضريبة في العراق خاصة على السجائر الداخلة الى البلد تزيد من عشوائية البيع والتدخين حيث يقول "محمد عرفان" باحث اقتصادي "هناك الكثير من الأنواع الرخيصة والرديئة من السجائر التي تسبب الأمراض والأضرار الصحية أكثر من الأنواع المعروفة، حيث تباع العلبة بـ ٥٠٠ دينار او اقل من ذلك، في المقابل تباع في الدول الأخرى بأسعار مرتفعة قد لا تقل عن الـ ١٥ دولاراً"، ويجد الباحث ان فرض الضرائب ورفع سعر السجائر سيؤدي ولو بشيء بسيط الى الحد من انتشار التدخين خصوصا عند الأطفال والمراهقين الذين سيجدون صعوبة بالحصول على الأموال الكافية لاقتناء علبة سجائر.

"حارث اللامي"، ناشط في حقوق الإنسان، يقول "ان القوانين الشكلية لحظر التدخين لا تمنع العراقي من تعاطيها ولايتم ذلك الا بالتضييق عليه بمنع الاستيراد والاكتفاء بالصناعة المحلية للسجائر، ويجب توفير قاعدة إعلامية ودعائية كبيرة للحد من التدخين وفرض الغرامة على مخالفي التعليمات،على ان نضمن التزام المراقبين قبل مطبقي القانون، وذلك يتطلب سنوات من الإعداد والجهد للوصول إلى النتائج المرجوة ونحتاج الى الخطوة الأولى التي تبدأ بمنع الاستيراد."

رفض وقبول حظر التدخين

يقول (حيدر كاظم) ١٨ عاما، انه بدأ التدخين في سن مبكرة و كان يمارسه بشكل سري، وبسبب رفضه ترك التدخين بعد ان اعتاد عليه يقف بالضد من نظام حظر التدخين، حيث يقول "انا لا استطيع التدخين ألا في الأماكن المغلقة وسيارات النقل العام لأني لا استطيع ان افعل ذلك في البيت لأنهم يرفضون وبشدة".

في المقابل شاب آخر في بداية العشرينيات يؤكد ضرورة حظر التدخين في الجامعات ومؤسسات الدولة كما الحال في الجامعات العالمية، ويقول أيضاً "حين نحث الطلاب في الجامعات مثلا على الإقلاع عن التدخين واحترام الآخر من غير المدخنين في المقابل يجب ان نمنع الأساتذة من التدخين في قاعات الدراسة وأمام الطلبة وكذلك في نوادي الطلبة، وتجريدهم من علب "السجائر" عند أبواب الجامعة كأجراء أولي".

نلتزم بالقانون بشكل غير مباشر

بينما تجد الشابات الصغيرات المدخنات ان قانوناً لحظر التدخين غير مجد بالنسبة لهن حيث تقول إحدى المدخنات وهي لا تزال في السابعة عشرة من عمرها "أني التزم بحظر التدخين بشكل غير مباشر حتى وان لم يوجد بعد، لان المجتمع يرفض تدخين النساء"، المدخنات يقبعن في الغرف المغلقة وفي حمامات المدارس والجامعات لأجل الاستمتاع بأنفاس مقتضبة قبل ان تكشفهم رائحة الدخان، لذلك هن يحتجبن عن الظهور أمام الناس بوجود "السيجارة"، في المقابل مدخنة أخرى في نهايات عقدها الثاني تتمنى ان يكون هناك تطبيق حقيقي لقانون منع التدخين حتى يتكون لديها ردع حقيقي للإقلاع عنه، وهي تنتظر آليات التنفيذ لهذا القانون، في حين "ام مريم"،موظفة، وتقف مع نظام حظر التدخين لكنها تسوق بعض الصعوبات التي تحول دون إقراره، حيث تقول "هناك بعض المؤسسات الحكومية التي قررت منع التدخين في داخلها، لكن على ما يبدو ان القرار جاء فقط على المراجعين، فالموظفون في الداخل غير ملتزمين به والحرس من الجيش والشرطة في مكاتب الاستعلامات يجاهرون بالتدخين حتى في رمضان"، وطالبت بتفتيش كل مراجعي الدوائر الرسمية ومصادرة علب "السجائر" إذا وجدت لديهم كإجراء من شانه الحد من من التدخين.

المدخنون ورمضان

ولرمضان قصص أخرى، فبالرغم من امتعاض الركاب في سيارات "الكيا" من المدخنين في الأيام الاعتيادية، فان الامر يتضاعف في رمضان، حيث يقول "ابو عادل" ٥٧ عاما، "أغلق صاحب الكيا زجاج النوافذ على غير العادة وفتح التبريد بالسيارة، فاسعد الركاب بهذا التصرف سيما نحن في رمضان والجو حار جدا، لكن شاب صغير عكر صفو فرحتنا بالتبريد حين أشعل سيجارته، فطلب منه السائق إطفاءها وإلا سيطفئ التبريد، وكانت إجابة المدخن جاهزة: أطفئه!"، "ابو عادل" يعتقد ان الأمر يحتاج الى ثقافة وتعريف بحرية الآخر واحترامه، فمن غير المعقول ان نفرض غرامات ونضع رقيباً على كل مدخن حتى لا يقوم بإشعال سيجارته في الأماكن العامة وسيارات النقل ما لم يكن هناك وعي وشعور داخلي بضرورة إطفاء السيجارة حين يستقل سيارة نقل او حين الدخول الى مكان عام".

تقليل إصابات السكتة القلبية

فيما يقول "انمار صالح" طبيب، "قد تبرز بعض الصعوبات في الوهلة الأولى للمدخنين حيث يقررون تركها ولكنهم سيتعودون تدريجيا على تلك الحالة ثم يبدأون التدخين خارج غرفهم في البيت او وضع مفرغة هواء في غرف معينة من البيت للتدخين فيها او الخروج الى حديقة البيت او أي مكان غير مغلق"، وهذه المقترحات ليست من خيال الطبيب بل يعتقد بالإمكان تطبيقها سيما ان الكثير من الدول المتقدمة والنامية وبعض دول منطقة الشرق الأوسط تستخدمها وبشكل فعال، ويؤكد إن مخاطر التدخين على أفراد أسرة المدخن من غير المدخنين أكبر من تأثيره على المدخن نفسه، محذرا من أن التدخين يضر بأجهزة الجسم كافة ويتلفها ويقلل قابليتها على المقاومة والدفاع، ويشير إلى ان الدراسات في أمريكا الشمالية وأوروبا أثبتت انه بعد تنفيذ قانون حظر التدخين قلت نسبة الإصابة بالسكتة القلبية بين غير المدخنين إلى ٢٥٪ لان غير المدخنين هم من ضحايا المدخنين أيضاً، كما ان نسبة المدخنين في الدول المتقدمة قد انخفضت الإصابات بشكل كبير حين فرضت قوانين تحد من التدخين، ويتمنى من المسؤولين ان يكونوا سباقين في تطبيق هذا القانون بشكل فوري أسوة بالدول المتقدمة والجارة للعراق وان تبدأ وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ومواقع الانترنت بحث الجميع على نشر ثقافة عدم التدخين في الأماكن المغلقة.

وزارة الصحة تؤكد ان التدخين يودي بحياة (٥٠٠-٢٠٠٠) شخص لكل مليون من سكان العالم، ولذلك أصدرت الوزارة تعليماتها بمنع التدخين في الدوائر الصحية التابعة لها ومعاقبة من يخالف ذلك وسحب علب التدخين كافة عند دخول الدوائر،كما تؤكد الوزارة الا انه سيصار في الأيام القادمة الى توجيه العقوبة لكل من يتداول صناعة وبيع واستيراد التبغ خلافا للمواصفات المقررة بالغرامة لا تقل عن ٣ ملايين ولا تزيد عن ٥ ملايين مع سحب المنتج وتضاعف العقوبة عند التكرار وتشمل الغرامة متعاطي التدخين في الأماكن العامة كما أوصى القانون بحضر البيع للأطفال والأحداث ومعاقبة البائعين.

ويشير الدكتور "احمد الساعدي" المفتش العام بوزارة الصحة، في تصريح خص به "المدى"، إلى ان "وزارة الصحة قد تبنت وقبل فترة وبشكل رسمي قراراً بمنع التدخين وحظره في جميع مؤسسات الوزارة بالنسبة للمراجعين والموظفين"، ويؤكد ان "الوزارة في كل مؤسساتها تقوم بأخذ علبة السجائر عند الاستعلامات ولا يسمح بإدخالها، لكن المراجع في أحيان كثيرة يحتال على الشخص الجالس في الاستعلامات ويحاول وضع العلبة في مكان لا يمكن ان يكشف في التفتيش كأن يضعه في أسفل قدمه او عند النساء حتى لا يتم أخذه".

اما فيما يخص اقرار حظر التدخين في كل مؤسسات الدولة فيوضح "الساعدي" ان الأمر لا يتعلق بالوزارة، بل انه قرار شامل يجب ان يصدر من مجلس الوزراء وتشترك فيه مجموعة من الوزارات المعنية، فعندما تضع وزارة الصحة خطة لحظر التدخين في مؤسسات الدولة لا يمكن أن تلتزم بها تلك المؤسسات لان لا سلطة للوزارة عليهم.